

**الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الإيرادات النفطية
والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية
دراسة قياسية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠**

**د. سعاد عبدالقادر قاسم
كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك**

Government investment expenditure considering the
volatility of oil revenues and the current spending of Saudi
Arabia Standard study for the period
1980-2020

Dr. suad Abdulqader Qasim
Lecturer -College of Administration and Economics,
University of Duhok
Suaad.qasim@uod.ac

يسعى البحث الى بيان اثر الإيرادات النفطية والانفاق الجاري، في الانفاق الاستثماري الحكومي، انطلاقاً من فرضية مفادها، ان تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية الى جانب ما يتركه الانفاق الجاري من تأثير على تخصيصات الانفاق الاستثماري، لكون الانفاق الاستثماري يتصف بمرونة عالية جداً وذو استجابة اكبر واسرع للتغيرات الحاصلة في القدرة الانفاقية للحكومة، مقارنة بالانفاق الجاري الذي يرتفع بوتيرة سريعة مع تزايد الإيرادات النفطية ويصعب تخفيضه مع انخفاض الإيرادات العامة، ولتحقيق ذلك تم اعتماد المدة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٢٠)، باعتبارها مدة زمنية شهدت احداث وتحولات سياسية واقتصادية، وتعرضت خلالها اسعار النفط لتقلبات عديدة. ولهذا الغرض تم قياس وتقدير النموذج ضمن اطار منهجية جوهانسون للتكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews12، إذ تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج خلال مدة البحث في الأجلين القصير والطويل. كما توصل البحث عبر جانبه التحليلي والقياسي الى بيان العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية والانفاق الجاري والاستثماري، ليكتمل البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها خدمة البحث وتأكيد فرضيته.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري، الانفاق الجاري، الإيرادات النفطية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح حد الخطأ.

Government investment expenditure considering the volatility of oil revenues and the current spending of Saudi Arabia Standard study of 1980-2020

Dr. suad Abdulqader Qasim

Lecturer -College of Administration and Economics, University of Duhok

Suaad.qasim@uod.ac

Abstract

the research seeks to show the impact of oil revenues and current spending on the volume of government investment spending based on the premise that government investment spending allocations are significantly affected by fluctuations in oil revenues, as well as the impact of current spending on investment spending allocations because investment spending is very flexible and has a greater and faster response to changes in government spending capacity than current spending, which is rising at a rapid pace as oil revenues increase and are difficult to reduce. With lower public revenues, the time (1980-2020) was adopted as a period during which political and economic events and transformations took place and oil prices experienced numerous fluctuations. For this purpose, the model was measured and estimated within the framework of the Johansen Methodology for Joint Integration using Eviews 12, which demonstrated a common integration relationship between research variables during the long and short period of time research, and the research through its analytical and standard effects indicated the causal relationship between oil revenues and current and investment spending, to complete the research with a set of conclusions and recommendations that would serve the research and confirm its hypothesis.

Keywords: investment Expenditures, current Expenditures, oil revenues, Cointegration, vector Error correction.

المقدمة

تعتمد السياسة المالية للمملكة العربية السعودية بشكل كبير، على عائدات الصادرات النفطية، التي تشكل الجزء الأكبر ضمن هيكل الإيرادات العامة، إذ تستأثر الإيرادات النفطية بـ (56.831%) من اجمالي الإيرادات العامة و(40.22) نسبة الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، استناداً الى ما جاء في تقرير البنك المركزي السعودي لعام ٢٠٢١، وعلى وفق ذلك فان دعم النمو الاقتصادي لغرض اعادة بناء اقتصاد حقيقي، لا بد ان يرتبط بقيمة تلك الإيرادات التي يتم تخصيص جزء منها للانفاق الاستثماري الحكومي.

لقد ساهمت الوفرة المالية التي حققتها الإيرادات النفطية في عقد السبعينيات على انعاش الاقتصاد السعودي، فمنذ عام ١٩٧٣ اخذت الإيرادات النفطية تتزايد بشكل مواكب للتغيرات الحاصلة في اسعار النفط وكميات التصدير الامر الذي مكن السعودية من تكوين فوائض مالية، نتيجة ما حققه الحساب الجاري من فائض في قيمة الصادرات النفطية حيث ترتب على تلك الفوائض المالية إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية. الامر الذي جعل معظم خطط التنمية الاقتصادية تستند على النفط كركيزة اساسية لإقامة وتمويل مشروعات البنية التحتية ولتغطية متطلبات جميع القطاعات الاقتصادية. هذا الى جانب ما تم توفيره من الاحتياطات الاجنبية، في ظل المحافظة على مستويات منخفضة من الدين العام الخارجي، لترتبط عملية التنمية الاقتصادية في السعودية بعائدات الصادرات النفطية بشكل مباشر.

اهمية البحث

يستمد البحث اهميته من الاهمية النسبية للإيرادات النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة، ومدى ارتباط أنشطة قطاعات الاقتصاد القومي بقيمة الإيرادات النفطية، الخاضعة لتقلبات اسعار النفط وتغيرات العرض والطلب. كما تتأتى اهمية البحث من الدور الذي تمارسه الإيرادات النفطية في مسار الانفاق الاستثماري الحكومي في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي يسعى الى تلبية احتياجات اقتصاده القومي ونمو وتطور قطاعاته في ظل تقلبات الإيرادات النفطية وتزايد حصة الانفاق الجاري.

مشكلة البحث

في ظل عدم تنوع الاقتصاد السعودي بشكل يتوافق مع قدراته وامكاناته المالية والمادية فان الاستقرار والنمو الاقتصادي سيظل مرتبطين بنمط وهيكل الإيرادات العامة التي تهيمن عليها الإيرادات النفطية، الامر الذي من شأنه استمرار تحكم مسار اسعار النفط بمستويات النشاط الاقتصادي، مما يترتب عليه احداث تشوه وانحراف في توجهات السياسة المالية فيما يتعلق بالتخصيصات الانفاقية، لينعكس ذلك على حجم ما يتم تحديده للانفاق الاستثماري الحكومي الذي يواجه تراجعاً كبيراً اثر انخفاض اسعار النفط لسنوات عديدة .

هدف البحث:

يسعى البحث الى استعراض وتحليل مسار تطور الانفاق الاستثماري وبيان اهميته في اقتصاد ريعي، يعتمد على الإيرادات النفطية في تغطية معظم بنود موازنته العامة، كما يهدف البحث الى بيان اوجه الضعف والقوة في ادوات السياسة المالية في ظل اختلال بنية الانفاق العام التي تظهر حجم الانفاق الجاري وقدرته العالية في استحواذ الجزء الاكبر من الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال مدة البحث.

فرضية البحث

تتعلق فرضية البحث من ما طرحته الأدبيات الاقتصادية، بخصوص العلاقة الطردية التي تربط الإيرادات النفطية بالقدرة الانفاقية للبلدان الريعية. خاصة فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري الحكومي، الذي يتحدد في ضوء الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط. كما يفترض البحث ان انخفاض قيمة الإيرادات النفطية لا تؤثر بشكل كبير على قيمة واتجاهات الانفاق الجاري الذي يحتفظ باستقرار نسبي على حساب تخصيصات الانفاق الاستثماري الذي يعد اكثر مرونة واستجابة للمقدرة الانفاقية للحكومة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض طبيعة العلاقة التي تربط كل من الانفاق الاستثماري الحكومي والإيرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية خلال مدة البحث. الى جانب استخدام ادوات القياس الاقتصادي اعتماداً على منهجية جوهانسون-جيسلس للتكامل المشترك واختبار السببية ومتجه تصحيح حد الخطأ VECM، للوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته.

البيانات ومصادرها

تم الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات البحث المتمثلة بـ (الانفاق الاستثماري الحكومي، الإيرادات النفطية، الانفاق الجاري) من الإحصائيات السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً) للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإيرادات النفطية والانفاق العام

أولاً: مفهوم الإيرادات النفطية

تمثل الإيرادات العامة بتنوع مصادرها إحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن حكومات الدول من تلبية حاجات المجتمع والالتزام بمهامها فيما يخص إعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد القومي من خلال سياسة الانفاق العام (الافندي، ٢٠١٢: ٥٩). وفيما يخص الإيرادات النفطية فتتمثل في إيرادات بيع النفط الخام ومشتقاته في السوق الدولية والتي تتسم بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط وتغير معدلات الإنتاج والتصدير، وعادة يطلق على تلك الإيرادات ببيع النفط والذي يعبر عن القيمة النهائية لبرميل النفط بعد استبعاد ما تم انفاقه على مراحل الصناعة النفطية من مرحلة الاستكشاف إلى أن تصل المنتجات النفطية إلى المستهلك النهائي (الشمري، ٢٠١٦: ٩).

وعلى وفق ذلك فالإيرادات النفطية تستمد أهميتها من أهمية النفط كسلعة استراتيجية ودولية خاصة بالنسبة لدولة ريعية كالسعودية، يؤدي القطاع النفطي فيها دوراً فاعلاً ومؤثراً في مختلف الميادين والأنشطة على مستوى الاقتصاد القومي ويعد عاملاً أساسياً ومؤثراً في تكوين الدخل القومي وتوزيعه، كما ويساهم في تحديد نوعية الاستثمارات ومن ثم في تحديد اتجاهات خطط التنمية الاقتصادية، فالإيرادات المتأتية من قطاع النفط يتم إعادة تدويرها داخل الاقتصاد القومي عبر الموازنة العامة (برامج الانفاق العام)، التي تأخذ مساراً موازياً لمسار تقلبات أسعار النفط. فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد النفقات العامة الأمر الذي يجعل الإيرادات العامة دالة للإيرادات النفطية (Ali,Asin,2020:169).

ثانياً: العوامل المؤثرة في قيمة الإيرادات النفطية

تتنوع الأسباب والعوامل التي تؤثر في قيمة الإيرادات النفطية وذلك من منطلق كون سلعة النفط سلعة استراتيجية لا تخضع للعوامل الاقتصادية وحدها كباقي السلع وإنما تخضع لتأثير عوامل سياسية وبيئية وجيوسياسية من شأنها أحداث تقلبات في مسار أسعار النفط الأمر الذي ينعكس في مسار وتوجهات السياسة المالية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومن تلك العوامل نستعرض الآتي:

- **أسعار النفط الاسمية والحقيقية:** تتصف سلعة النفط بصفة التقلب الدائم في أسعارها، نظراً لكونها سلعة استراتيجية لا تنطبق عليها المعايير الاقتصادية وحدها وهذا ما يجعل الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد السعودي خاضعاً لدور تقلبات السعريّة للنفط الخام في السوق الدولية، والتي تنعكس على حجم الإيرادات العامة من خلال تحديد قيمة الإيرادات النفطية، فالتغيرات الحاصلة في هذه الأسعار تنعكس إيجابياً أو سلبياً على قيمة الإيرادات النفطية خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في الأسعار الحقيقية للنفط وما يتركه التضخم من أثر على الإيرادات النفطية، خاصة وأن جميع البلدان المصدرة للنفط الخام في العالم تستلم قيمة صادراتها النفطية بالدولار الأمريكي باعتباره عملة رئيسية في تسوية المعاملات التجارية (حسانوف وآخرون، ٢٠٢٠: 38).
- **أسعار الصرف:** ترتبط قيمة إيرادات النفط بمسار أسعار الصرف، وما يطرأ عليه من تغيرات، فقيمة ما يتم استيراده أو تصديره من سلعة النفط تتحدد وفق قيمة الدولار الأمريكي مثل باقي السلع المتاجر بها فمع الارتفاع والانخفاض النسبي لسعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي تتباين وتتغير قيمة إيرادات النفط إذ تتزايد عند استمرار انخفاض قيمة الدولار لمدة طويلة، حيث يؤثر انخفاض قيمة الدولار أمام العملة المحلية إلى تقليص الطاقات الإنتاجية التي تنعكس بدورها في القدرة التنافسية للبلد المصدر للنفط في السوق العالمية نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل انخفاض قيمة الدولار وما يترتب على ذلك من اختلال في أساسيات السوق التي تدفع بأسعار النفط نحو الارتفاع، خاصة في ظل

توسع عمليات المضاربة في السوق الفورية والسوق المستقبلية للنفط الخام والعكس في حالة تزايد قيمة الدولار امام العملات المحلية (Alharbi,2020:174).

• **القرار السياسي** : تتأثر الإيرادات النفطية بما يتم إصداره من قرارات سياسية خاصة وان الكثير من القرارات التي تتخذها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام من شأنها خلق الاضطراب والاختلال في تجارة النفط الدولية كذلك إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على قيمة الإيرادات النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، فبعض القرارات التي تتخذها الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الجوانب السياسية ذات تأثير كبير في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض قيمة الإيرادات النفطية.

• **الاحتياطات النفطية**: تتأثر معدلات الانتاج النفطي وطاقات التصدير بحجم الاحتياطي المؤكد، خاصة في ظل تكاليف استخراج ونتاج تتلاءم وتتوافق مع اسعار النفط وحجم المعروض النفطي في السوق الدولية. ان اكتشاف احتياطات جديدة للنفط والغاز الطبيعي تعمل على زيادة فرص البلد في الاستثمار النفطي في ظل اعتماد تكنولوجيا متطورة تسمح بالنفذ الى طبقات اعمق وصولاً لمكامن النفط التي لم يتم استغلالها سابقاً، الامر الذي من شأنه زيادة إيرادات النفط من جهة ومن جهة اخرى فان استخدام التكنولوجيا الحديثة في ظل تمتع مناطق الانتاج النفطي بحقول خصبة ستعمل على تقليل كلف الاستخراج والانتاج مما يزيد بذلك من الإيرادات النفطية (حسانوف وآخرون، ٢٠٢٠: ٤٢).

• **الطاقة الإنتاجية**: تتحدد معدلات الانتاج اليومي للنفط الخام في ضوء مجموعة من العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والفنية التي تتباين من حيث تأثيرها وانعكاسها في قيمة الإيرادات النفطية. كما ان قدرة البلد الانتاجية تحدد مقدار العرض النفطي في السوق التي تؤثر بدورها في حركة اسعار النفط وامدادات النفط (Foudeh,2017:174)، وعلى وفق ما سبق فان الإيرادات النفطية تتحدد في ضوء الامكانيات النفطية المتاحة والتي تتمثل في حجم الاحتياطي النفطي والطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام في ظل اسعار نفط تنسجم مع حاجة البلد للإيرادات.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية فأنها تؤدي دوراً فاعلاً وإيجابياً في سوق النفط العالمية، حيث تأتي بالمرتبة الثانية بعد فنزويلا من حيث احتياطات النفط الخام المثبتة بواقع (٢٦٧.١) مليار برميل لتشكل بذلك حصتها (١٧.٢٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، البالغ نحو (١.٥٥) تريليون برميل نهاية عام ٢٠٢٠. وعلى مستوى دول الشرق الاوسط بلغت نسبة احتياطات السعودية من النفط الخام (٣١.١٪) من الاحتياطي في دول منطقة الشرق الأوسط و(٢١.٦٪) من احتياطي دول منظمة أوبك نهاية عام ٢٠٢٠.

اما من حيث الانتاج فالسعودية تحتل المرتبة (الاولى) ضمن بلدان منظمة اوبك و(الثالثة)عالمياً، بمتوسط انتاج (١٠.٢) مليون برميل في اليوم، كما وان نسبة الطلب العالمي على النفط السعودي هي (١٠.٧٪) يومياً، وترتفع هذه النسبة الى (١٣٪) عند الإنتاج وفق طاقتها القصوى ووفقاً لذلك فان المملكة العربية السعودية تساعد بفائض طاقتها الانتاجية على تحقيق التوازن المطلوب في السوق الدولية (OPEC,2021).

ثالثاً: الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي، باعتبارها القناة التي يتم من خلالها تلبية الحاجات الأساسية والمتنوعة لكافة افراد ومؤسسات المجتمع وذلك من خلال تأثيرها الفاعل والرئيس في تسريع عملية التنمية وتحقيق زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، الذي يعد مرتكزا للنمو الاقتصادي، فكلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي كلما دل ذلك على قدرة وفاعلية الحكومة في سياستها المالية والانفاقية، اعتماداً على تطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطور وتحضر المجتمع (حسن، ٢٠١٤: ٥). ووفقاً لما توصل اليه الاقتصادي (Wagner) في دراسته لتطور الانفاق في الدول الاوربية في القرن التاسع عشر والتي استخلص منها قانون سمي باسمه قانون (واجنز) الذي ينص على ان تزايد وتوسع حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي هو

انعكاس لنمو الناتج المحلي الاجمالي وينطبق الامر بشكل خاص على الاقتصادات الريعية التي تشهد اقتصاداتها نمواً ملحوظ في الانفاق العام بمعدلات اعلى من معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Foudeh,2017:178). وعلى وفق علاقة الانفاق الحكومي بالثروة القومية ومدى مساهمة الانفاق الحكومي في تكوين رؤوس الأموال المادية للمجتمع فقد تم تقسيم الانفاق الحكومي على النحو الآتي:

• الانفاق الحكومي الجاري

فيما يخص الانفاق الحكومي الجاري فيتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسيير إدارتها للمؤسسات العامة، حيث يخصص جزء كبير منها لتلبية متطلبات تمويل اعباء القطاع الاداري للحكومة كالأمن القومي والقضاء والخدمات العامة من مرافق ادارية وغيرها، وما يتم تخصيصه لدفع الرواتب والاجور والمعاشات التقاعدية الى جانب الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١. الانفاق على كل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات، وتشمل كذلك الرواتب والاجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات فضلاً عن مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية.

٢. النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات . واستنادا الى ذلك فان الدولة تسعى من خلال انفاقها الجاري إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من اجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي (الحمود، ٢٠٠٤: ٥٧).

• الانفاق الاستثماري الحكومي:

يشكل الانفاق الاستثماري احدى مكونات الطلب الكلي، الذي من خلاله يتحدد حجم واتجاهات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لأي دولة فالتخصيصات الاستثمارية للقطاع العام لمشروعات البنية التحتية سينتج عنها تشغيل اكبر قدر من الموارد الاقتصادية المعطلة، مما يشجع قطاع الاعمال على توسيع حجم اعماله من جهة وتعويض ضعف مساهمة الاستثمار الخاص من جهة اخرى. كما يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي، اجمالي المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة بأنفاقها على مشروعات البنى التحتية وانشطة القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق منفعة اجتماعية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إذ يساهم هذا النوع من الانفاق في زيادة التكوين الرأسمالي الثابت الى جانب ما يقدمه الاستثمار الحكومي من مساهمة في تكوين رأس المال البشري من خلال الانفاق على الصحة والتعليم.

ونظرا لكون الانفاق الاستثماري يتأثر بالسياسة الاستثمارية والسياسة الانفاقية للدولة التي تعتمد بدورها على حجم الإيرادات العامة وخاصة الإيرادات النفطية ولولويات خطط التنمية الاقتصادية، عليه فان السمة الغالبة على الاستثمار الحكومي هي التذبذب وعدم الاستقرار ويظهر تأثير ذلك في حالة الراج والكساد (Cavallo and Daude,2008:8)، إذ ترتبط عملية التنمية الاقتصادية في معظم الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد السعودي بعائدات الصادرات النفطية. فمع ارتفاع اسعار النفط لسنوات عديدة، تمكن الاقتصاد السعودي من رفع معدلات النمو الاقتصادي مما ترتب على ذلك تحسن واضح في مستوى اداء وفاعلية العديد من القطاعات والمتغيرات. فالتوسع في الانفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري يعتمد على الوفرة المالية المتحققة من صادرات النفط الخام التي تتناسب طرديا مع الاسعار وكميات التصدير. وعلى وفق ما سبق فان الانفاق الاستثماري يتم تقسيمه الى نوعين:

النوع الاول: ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة :

ينصرف هذا النوع الى ما تخصصه الحكومة من مبالغ نقدية كجزء من انفاقها العام على اقامة مشروعات متنوعة وضرورية لقطاعات الاقتصاد القومي يتعذر على القطاع الخاص القيام بها و التي من شأنها توفير سلع وخدمات تتوافق مع

الطلب الكلي وحاجة البلد للاستهلاك المحلي او للتصدير الامر الذي يساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتقليل الآثار التضخمية والمساهمة في معالجة الاختلال في العرض والطلب الكلي.

أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة: يتمثل في انفاق الحكومة على مشروعات البنى التحتية باعتبارها مشروعات اساسية لخدمة المجتمع وتعتمد عليها معظم الانشطة الاقتصادية نظرا لارتفاع كلف التمويل وما تستغرقه من مدة للتنفيذ (العبيدي، ٢٠١١، ٢٠).

• أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي

١. يترتب على التغيرات الحاصلة في مقدار مساهمة الانفاق الاستثماري الحكومي في النشاط الاقتصادي التأثير في دورة الاعمال والتي تنعكس بدورها في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر حيث ان سرعة تأثير واستجابة الناتج المحلي الاجمالي تكون اكبر مع توسع نطاق قطاعات السلع الرأسمالية ومشروعات البنى التحتية مقارنة بالتغيرات والتطورات النسبية في مقدار ونوعية السلع الاستهلاكية والخدمات التي توفرها الحكومة.
٢. من شأن الانفاق الاستثماري الحكومي ان يؤثر على توجهات السياسة النقدية من خلال تأثيره المباشر على سعر الفائدة، ويعتمد ذلك على حجم الاستثمار ومجالاته.
٣. يلعب الاستثمار الحكومي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في اجمالي الاستثمار، خاصة في حال اعتماد مشاريع وقنوات استثمارية تزيد من فرص زيادة التكوين الرأسمالي الثابت، خاصة في ظل ضعف او محدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (Ghali, 1997: 189).
٤. يساهم الانفاق الاستثماري الحكومي في زيادة مرونة الجهاز الانتاجي خاصة في ظل فترات الكساد والازمات الاقتصادية، باتجاه اعادة التوازن من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، فبعد ازمة الكساد العظيم برزت أهمية الاستثمارات الحكومية على البنية التحتية الامر الذي دفع معظم الحكومات الى زيادة انفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزمة التحفيز المالية المصححة، لدعم النمو الاقتصادي باعتبار أن كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل أما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح طاقة إنتاجية معطلة الامر الذي من شأنه العمل على زيادة الناتج واعادة هيكلة الاقتصاد القومي نحو تنويع القطاعات الاقتصادية للخروج من الازمة او تخفيف حدتها.
٥. تكمن أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي في مساهمته الفاعلة في تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي الثابت التي من شأنها توفير مستلزمات الانتاج لدعم الهياكل الارتكازية بما يخدم متطلبات الاهداف الاقتصادية للبلد خاصة وان أهمية ذلك تظهر من خلال ما يقدمه هذا النوع من الاستثمار من دفعة قوية للنشاط الاقتصادي يترتب عليه تقوية الروابط الامامية والخلفية بين المشاريع ضمن الانشطة الاقتصادية المتعددة من خلال اقامة مشاريع متكاملة عموديا وافقيا، يتم من خلالها تحفيز وتوجيه القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي (Gaspar, 2020: 12).
٦. ان ما تقدمه الحكومة من مشروعات استثمارية خاصة في مجالات البنى التحتية كالطرق والمياه ومشروعات تنمية وتطوير المؤسسات التعليمية من شأنها رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية الافراد وبذلك فهي تزيد من دور وفاعلية الافراد داخل المجتمع.
٧. يترتب على مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي تحقيق زيادة في الانتاج كما ونوعا، الامر الذي يرفع من انتاجية عناصر الانتاج خاصة انتاجية راس المال البشري، ليزيد بذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الرسول والعمر، ٢٠١٠: ٦).
٨. من خلال ما تقوم به الحكومة من استثمارات فأنها تعمل بذلك على توفير العديد من المتطلبات والحاجات الاساسية للأفراد اضافة الى توفير العديد من فرص العمل ووظائف جديدة الامر الذي يساهم نسبيا في خفض اعداد العاطلين عن العمل وتخفيف حدة الفقر.

٩. يستأثر الانفاق الاستثماري في البلدان النامية بأهمية كبيرة ضمن خطط التنمية إذ تشكل الدفعة القوية في مسار النمو الاقتصادي باتجاه تحسين البنية الاقتصادية والاجتماعي، لتحفيز القطاع الخاص على الاقدام على الاستثمار في المشروعات ذات الربحية المنخفضة او التي تتطلب رؤوس اموال عالية، فكلما زادت قدرة البلد على الاستثمار أمكن له الإسراع في دفع عملية التنمية إلى الأمام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Gaspar,2020:12).

رابعاً: تحليل مسار تطور الإيرادات النفطية في اقتصاد المملكة العربية السعودية

يرتبط اقتصاد المملكة العربية السعودية بإيرادات قطاع النفط، باعتبارها المورد الاساس لتمويل الموازنة العامة، فمع تزايد وتنوع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ليتزايد على اثر ذلك حجم الانفاق الحكومي خاصة مع تنوع مجالاته و اتجاهاته وتخصيصاته بمعدلات كبيرة خلال العقود الاربع الماضية، وعلى وفق ذلك فان الجدولين (١) و (٢) يظهران لنا مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٠ وعلى النحو الآتي:

شهد الاقتصاد السعودي خلال مدة البحث تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة نتيجة لتحسن مستويات أسعار النفط وارتفاع الطاقات التصديرية. وقد انعكست الزيادة في الإيرادات النفطية على كافة مؤشرات وقطاعات الاقتصاد الوطني ويمكن الكشف عن هذه التطورات من خلال المؤشرات الآتية:-

يتبين لنا من معطيات الجدول (١) التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وما ترتب على ذلك من تغيير في حجم وقيمة صادرات النفط الخام خلال مدة البحث وانعكاس ذلك التغيير في الإيرادات النفطية، ففي عام ١٩٨٠ وصل سعر النفط الخام الى (٣٥.١٥٦) دولار وعلى اثر ذلك زادت السعودية من صادراتها النفطية لتبلغ (9,223.2) م/ب/ي لتصبح بذلك الإيرادات النفطية (31,9305) مليار ريال تزايدت عن ذلك لتصل الى (32,8594) مليار ريال عام ١٩٨١ مع ارتفاع اسعار النفط الى (٣٦.٩٢٩) دولار، نتيجة نقص الامدادات النفطية جراء الحرب العراقية -الايرائية، حيث انخفضت اسعار النفط الخام الى (٣٢.٤٣٩) دولار في عام ١٩٨٢ وخلال المدة (١٩٨٢-١٩٨٦) استمر الهبوط في اسعار النفط ليصل الى (١٣.٥٣) في عام ١٩٨٦، نتيجة قيام السعودية بزيادة انتاجها من النفط لتزيد بذلك حصتها في السوق وتصل صادراتها النفطية الى (3,265.8) مليون برميل، وبهذا تخلت السعودية عن دورها كمنتج مرجح وعجلة للتوازن في السوق. جاء هذا السلوك نتيجة لزيادة المعروض النفطي ونقص التنسيق بين بلدان منظمة اوبك إذ قامت بعضها بتخفيض اسعار نفوطها، لزيادة صادراتها، لتواجه السوق النفطية حرب اسعار اوصلت سعر برميل النفط الى (١٣.٥٣) مما انعكس ذلك الانخفاض في الإيرادات النفطية التي بلغت (٤٢٤٦٤) مليار ريال نهاية عام ١٩٨٦.

كما ونستدل من خلال معطيات الجدول (١) ان نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات العامة اتبعت مسارا تنازليا حيث سجلت اعلى نسبة في عام ١٩٨٠ بلغت (٩١.٧٢٨) مليار ريال الامر الذي يظهر درجة تأثير التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وكميات التصدير في قيمة الإيرادات النفطية ونسبتها الى اجمالي الإيرادات العامة للدولة. كما ان التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي كانت انعكاسا للتغيرات في الإيرادات النفطية نظرا لارتباط الاقتصاد السعودي بعائدات النفط الخام بشكل كبير، باعتباره اقتصاد ريعي، إذ كانت اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) في عام ١٩٨١ اذ بلغت (1359821) مليار ريال وما يؤكد درجة الارتباط المباشر بين الإيرادات النفطية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي، نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت اعلى نسبة في عام ١٩٨٠ بلغت (73.23) اما ادنى نسبة فكانت (45.68) في عام ١٩٨٥ كذلك في عام ١٩٨٨ حينما وصلت اسعار النفط الى (١٤.٢٤) دولار، ووفقا لذلك فقد بلغت الإيرادات النفطية (٤٨٤٠٠) مليار ريال لتصبح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (57.30) حيث قامت السعودية بزيادة انتاجها لتزيد بذلك من صادراتها النفطية من (2,416.5) عام ١٩٨٧ الى (3,030.1) نهاية عام ١٩٨٨، وتفسير ذلك يعود الى ان السوق النفطية خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ شهدت تحولات عديدة، منها ما كان مرتبطا بجانب العرض ومنها ما كان مرتبطا بجانب الطلب وفقا للعديد من الاسباب والاطواق التي القت بظلالها على سلعة النفط. ففي عقد الثمانينيات كان للحرب العراقية -

الإيرانية دور كبير في تلك التقلبات السعرية مروراً بحرب الأسعار التي نشبت بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تسببت حرب الخليج الثانية نتيجة غزو العراق للكويت في أحداث تحولات في السوق النفطية تبعتها الإزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ التي تزامنت مع بدء العراق تصدير نفطه وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، مما كان لذلك تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي وخاصة على نشاط السوق النفطية لیتسبب ذلك في حدوث هبوط كبير في الإيرادات النفطية حينما وصل سعر برميل النفط (١٢.٢٨) دولار عام ١٩٩٨ لتصل بذلك قيمة الإيرادات النفطية إلى (٧٩٩٩٨) مليار ريال نهاية العام ذاته.

وبعد ذلك أخذت أسعار النفط تتزايد لتصل إلى (٢٧.٦) دولار ولتزيد على اثر ذلك الإيرادات النفطية بواقع (٢١٤٤٢٤) مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (١٥٠.٧٨) نهاية عام ٢٠٠٠. وخلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٠ تراوحت أسعار النفط بين هبوط وارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ إذ وصل سعر النفط فيها إلى (94.45) دولار للبرميل وجاء هذا الارتفاع استجابة للنمو الاقتصادي في كل من الصين والهند، نظراً لكونهما من أكثر البلدان المستوردة والمستهلكة للنفط الخام بعد الولايات المتحدة وفقاً للبيانات الصادرة عن منظمة أوبك. ولأن دول منظمة أوبك لم تكن قادرة على تلبية الطلب المتزايد، أخذت الأسعار اتجاهاً تصاعدياً نظراً لمحدودية العرض النفطي (Opec, 2019).

وجدير بالذكر أن سعر النفط في شهر تموز من عام ٢٠٠٨ كان قد وصل إلى (١٤٧) دولار للبرميل وكان أعلى سعر وصل إليه برميل النفط، نتيجة لاشتداد المضاربات الأمر الذي انعكس في قيمة الإيرادات النفطية لذلك العام إذ وصلت إلى (٩٨٣٣٦٩) مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع النفطي بـ (٥١.٠٧٤) إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأدنى قيمة للإيرادات في عام ٢٠٠٢ إذ بلغت (١٦٦١٠٠) مليار ريال وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بواقع (55.20)، بيد أنها انخفضت عن ذلك بكثير لتصل إلى (٦١.٠٦) دولار نهاية عام ٢٠٠٩ متأثرة بأزمة الرهن العقاري، لكن سرعان ما أخذت أسعار النفط تتزايد لتصل إلى (٧٧.٤٥) دولار نهاية عام ٢٠١٠ لتسجل الإيرادات النفطية (٦٧٠٢٣٥) مليار ريال ونسبة مساهمة للقطاع النفطي بـ (44.52) إلى إجمالي الناتج المحلي وبنسبة (90.466) إلى إجمالي الإيرادات بعد أن بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي (46.82) وبنسبة (٨٥.٢١٣) إلى إجمالي الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٩.

وفيما يخص المدة ٢٠١١-٢٠٢٠ فقد واصلت أسعار النفط تقلباتها خاصة في أعقاب الربيع العربي عام ٢٠١١ وما شكلته الاضطرابات السياسية في المنطقة من تأثير في امدادات النفط الخام خاصة النفط الليبي ذو الجودة العالية، الأمر الذي أدى إلى تناقص المعروض النفطي بما يقارب (1.6) مليون برميل يومياً، ليدفع بذلك الأسعار نحو الارتفاع حيث وصل سعر برميل النفط نهاية عام ٢٠١١ إلى (١٠٧.٤٦) ومن ثم إلى (١٠٩.٤٥) نهاية عام ٢٠١٢ وهي أعلى قيمة وصلت إليها أسعار النفط خلال مدة البحث. ويعود ذلك لقيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض حظر على صادرات النفط الإيراني ليشكل ذلك نقصاً في المعروض النفطي بمليون برميل يومياً، وفقاً لما جاء في التقرير السنوي لمنظمة أوبك لعام ٢٠١٦ الأمر الذي زاد من مخاوف نقص الامدادات خشية قيام إيران برد فعل عسكري إزاء ذلك وهذا ما أبقى أسعار النفط مرتفعة مما زاد من قيمة الإيرادات النفطية حيث وصلت في عام ٢٠١١ إلى (١٠٣٤٣٦٢) مليار دولار بواقع (٩٢.٥٥٨) نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة و (٤٧.٤٧٤) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أما في عام ٢٠١٢ فقد سجلت الإيرادات النفطية (١١٤٤٨١٨) مليار دولار لتشكل بذلك (٩١.٨٤٠) نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة و (45.40) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً لتعدد الأطراف المساهمة في السوق النفطية وتعدد منتجي النفط خاصة خارج منظمة أوبك فإن إمكانية بقاء أسعار النفط فوق عتبة المئة دولار لثلاث سنوات ساهم في دخول حقول جديدة للنفط الخام لدول أوبك وخارج منظمة أوبك ومصادر جديدة للطاقة، خاصة النفط الصخري ليتزامن ذلك مع تباطؤ النمو الاقتصادي لمعظم الدول الصناعية إلى جانب انحسار المخاوف السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد ما حيث وصل سعر النفط إلى (٩٦.٢٩) دولار نهاية عام ٢٠١٤ ومن ثم إلى (٤٩.٤٩) دولار نهاية عام ٢٠١٥ لتتخفف الإيرادات النفطية بذلك إلى (٩١٣٣٤٧) مليار ريال و (446432) مليار ريال وبنسبة (٨٧.٨١٠) و (٧٢.٨٦٤) إلى إجمالي الإيرادات العامة ونسبة (42.69) و (42.69) لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

وبالعودة الى معطيات الجدول (١) نلاحظ انه في عام ٢٠١٦ شهدت اسعار النفط انخفاضا ملحوظا أذ وصل سعر البرميل الى (٤٠.٧٦) دولار الامر الذي دفع السعودية الى زيادة صادراتها النفطية من (٧,١٦٣.٣) مليون برميل عام ٢٠١٥ الى (٧,٤٦٣.٤) مليون برميل نهاية عام ٢٠١٦ لتلبية انفاقها العام. ليسجل بذلك (٣٣٣٦٩٨) مليار ريال قيمة للإيرادات النفطية وتشكل وفق ذلك نسبة (٦٤.٢٤٠) الى اجمالي الإيرادات العامة ونسبة (43.99) مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالأعوام ٢٠١١-٢٠١٤ .

وتعزى اسباب هذا الانخفاض الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي للصين، باعتبارها من كبار مستوردي النفط وانحسار المخاوف الجيوسياسية الى حد ما الى جانب عوامل اخرى كان لها دور كبير في زيادة المعروض النفطي، الى جانب بروز دور النفط الصخري في الولايات المتحدة لتواجه السوق النفطية على اثر ذلك صدمة اخرى. وهذا ما يؤكد فرضية إن الإيرادات العامة في الاقتصادات الربعية شديدة الحساسية للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام.

جدول (١) المؤشرات النفطية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠

السنوات	سعر النفط	صادرات النفط الخام م / ب / ي	الإيرادات النفطية غير النفطية	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة الإيرادات النفطية/اجمالي الإيرادات العامة	نسبة مساهمة القطاع النفطي للناتج
1980	3٥.156	9,223.2	319305	28795	348100	91.728	73.23
1981	3٦.929	9,017.9	328594	39412	368006	89.290	71.22
1982	32.439	5,639.4	186006	60176	246182	75.556	61.29
1983	29.04	3,920.8	145123	61296	206419	70.305	52.76
1984	28.2	3,186.9	121348	50161	171509	70.753	50.68
1985	27.01	2,150.7	88425	45140	133565	66.204	45.68
1986	13.53	3,265.8	42464	34034	76498	55.510	56.05
1987	17.73	2,416.5	67405	36406	103811	64.930	53.12
1988	14.24	3,030.1	48400	36200	84600	57.210	57.30
1989	17.31	3,335.5	75900	38700	114600	66.230	56.50
1990	22.26	4,499.8	199049	73871	272920	72.933	60.95
1991	18.62	6,526.3	246297	70342	316639	77.785	65.33
1992	18.44	6,581.9	128790	40857	169647	75.916	64.79
1993	16.33	6,292.9	105976	35469	141445	74.924	63.62
1994	15.53	6,233.6	95505	33486	128991	74.040	63.48
1995	16.86	6,290.8	105728	40772	146500	72.169	63.17
1996	20.29	6,109.3	135982	43103	179085	75.932	62.74
1997	18.68	6,184.5	159985	45515	205500	77.852	61.26

61.35	56.493	1398998	141608	61610	79998	6,390.4	12.28	1998
58.72	70.834	1346350	147454	43007	104447	5,719.7	17.48	1999
59.47	83.089	1422088	258065	43641	214424	6,253.1	27.6	2000
57.84	80.608	1404870	228159	44244	183915	6,035.9	23.12	2001
55.20	77.981	1365264	213000	46900	166100	5,284.6	24.36	2002
58.26	78.840	1518748	293000	62000	231000	6,522.9	28.1	2003
57.74	84.121	1639617	392291	62291	330000	6,813.1	36.05	2004
57.01	89.404	1731006	564335	59795	504540	7,208.9	50.64	2005
54.69	89.726	1779274	673682	69212	604470	7,029.4	61.08	2006
51.58	87.459	1812139	642800	80614	562186	6,962.1	69.08	2007
50.70	89.317	1925394	1100993	117624	983369	7,301.7	94.45	2008
46.82	85.213	1885745	509805	75385	434420	6,267.6	61.06	2009
44.52	90.466	1980778	740872	70637	670235	6,644.1	77.45	2010
45.40	92.558	2178793	1117527	83165	1034362	7,218.1	107.46	2011
45.25	91.840	2296699	1246538	101720	1144818	7,556.8	109.45	2012
43.35	89.800	2358693	1152612	117564	1035048	7,570.7	105.87	2013
42.69	87.810	2444841	1040141	126794	913347	7,153.5	96.29	2014
43.17	72.864	2545237	612693	166261	446432	7,163.3	49.49	2015
43.99	64.240	2587758	519457	185759	333698	7,463.4	40.76	2016
42.95	63.036	2568572	691510	255611	435899	6,968.3	52.43	2017
42.85	67.495	2633148	905609	294370	611239	7,371.5	69.78	2018
41.30	64.134	2641938	926846	332422	594424	7,038.1	64.04	2019
40.22	52.831	2532624	781834	368785	413049	6,658.6	41.07	2020

المصدر: المصدر: البيانات مأخوذة من الاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً) على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

وبالعودة الى بيانات الجدول (١) نجد ان السعودية قد قامت بتخفيض صادراتها النفطية الى (6,968.3) مليون برميل يوميا نهاية عام ٢٠١٧ وفق اتفاق التعاون الذي تم بينها وبين العراق والذي يقضي بتخفيض انتاج النفط لتسعة اشهر وفقا لما جاء في التقرير السنوي لمنظمة اوبك لعام ٢٠١٩، الامر الذي ساهم بدوره في رفع اسعار النفط لتصل الى (٥٢.٤٣) دولار للبرميل ليتحقق من خلال ذلك إيرادات نفطية تبلغ (435899) مليار ريال. ومع وصول سعر النفط الى (٥٢.٤٣) دولار للبرميل في عام ٢٠١٨ اخذت السعودية تزيد من صادراتها النفطية لتصل الى (7,371.5) مليون برميل لتزيد بذلك من قيمة إيراداتها النفطية التي

بلغت (611239) مليار ريال. وفي عام ٢٠٢٠ ونتيجة دخول العالم في حالة كساد كبير اثر جائحة كورونا التي القت بظلالها على معظم القطاعات والانشطة الاقتصادية شهدت سوق النفط انهيار في اسعار النفط لتصل الى (41.07) دولار للبرميل مما ادى الى انخفاض ايرادات النفط الى (413049) مليار ريال وهي ادنى قيمة خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ تبع ذلك انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي للسعودية ليصبح (2532624) مليار ريال بعد ان كان (2641938) مليار ريال نهاية عام ٢٠١٩. اما نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات فقد سجلت انخفاضا نهاية عام ٢٠٢٠ وصلت الى (52.831) مقارنة بـ (64.134) في عام ٢٠١٩ وتشكل وفق ذلك نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي (40.229).

جدول (٢) مؤشرات الانفاق العام للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠

البيان السنوات	اجمالي الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	الانفاق الجاري/ الانفاق العام	الانفاق الاستثماري/ الانفاق العام	الانفاق العام / اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الجاري/ الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستثماري / الناتج المحلي الاجمالي
1980	236755	132661	104094	56.033	43.967	17.749	9.945	7.804
1981	284650	113636	171014	39.921	60.079	20.933	8.357	12.576
1982	244912	102248	142664	41.749	58.251	22.721	9.486	13.235
1983	230186	124052	106134	53.892	46.108	25.437	13.709	11.729
1984	216363	121696	94667	56.246	43.754	25.079	14.106	10.973
1985	184004	119865	64139	65.143	34.857	23.644	15.402	8.242
1986	137422	98894	38528	71.964	28.036	15.091	10.860	4.231
1987	184919	134419	50500	72.691	27.309	21.749	15.810	5.940
1988	140856	116283	24573	82.555	17.445	14.647	12.092	2.555
1989	154870	118303	36567	76.389	23.611	16.185	12.364	3.822
1990	398583	306906	91677	76.999	23.001	36.162	27.844	8.317
1991	487425	377205	110220	77.387	22.613	38.451	29.756	8.695
1992	238987	162350	76637	67.933	32.067	18.130	12.316	5.814
1993	187890	184878	3012	98.397	1.603	14.451	14.219	0.232
1994	163776	161380	2396	98.537	1.463	12.526	12.343	0.183
1995	173943	148776	25167	85.531	14.469	13.275	11.355	1.921
1996	198117	171258	26859	86.443	13.557	14.732	12.735	1.997
1997	221272	218880	2392	98.919	1.081	16.274	16.098	0.176
1998	190060	171163	18897	90.057	9.943	13.585	12.235	1.351
1999	183841	167195	16646	90.945	9.055	13.655	12.418	1.236
2000	235322	216958	18364	92.196	7.804	16.548	15.256	1.291
2001	255140	223508	31632	87.602	12.398	18.161	15.910	2.252
2002	233500	203500	30000	87.152	12.848	17.103	14.906	2.197
2003	257000	223530	33470	86.977	13.023	16.922	14.718	2.204

2.290	15.104	17.394	13.167	86.833	37551	247649	285200	2004
3.599	16.417	20.016	17.981	82.019	62301	284173	346474	2005
3.985	18.120	22.106	18.029	81.971	70911	322411	393322	2006
6.570	19.160	25.729	25.533	74.467	119049	347199	466248	2007
6.816	20.195	27.011	25.233	74.767	131230	388839	520069	2008
9.537	22.092	31.629	30.153	69.847	179840	416594	596434	2009
8.577	24.435	33.012	25.982	74.018	169890	483996	653886	2010
11.144	26.799	37.943	29.370	70.630	242805	583895	826700	2011
8.877	31.059	39.935	22.227	77.773	203868	713330	917198	2012
11.144	31.029	42.173	26.425	73.575	262861	731873	994734	2013
13.066	33.587	46.653	28.007	71.993	319443	821160	1140603	2014
8.263	31.077	39.340	21.004	78.996	210313	790979	1001292	2015
5.184	26.910	32.094	16.153	83.847	134155	696358	830513	2016
8.090	28.117	36.207	22.343	77.657	207791	722208	929999	2017
7.152	33.843	40.995	17.446	82.554	188320	891147	1079467	2018
6.414	33.687	40.101	15.994	84.006	169449	889995	1059445	2019
6.124	36.351	42.475	14.417	85.583	155088	920646	1075734	2020

المصدر: البيانات مأخوذة من الإحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً) على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

من خلال معطيات الجدول (٢) يتضح لنا ان الانفاق العام في السعودية خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) قد تآرجح بين انخفاض حاد وارتفاع ملحوظ في بعض السنوات، ففي عام ١٩٨١ بلغت قيمة اجمالي الانفاق العام (284,650) مليار ريال لتسجل نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (20.933) يأتي ذلك متزامنا مع ارتفاع اسعار النفط التي على اثرها تزايدت الإيرادات النفطية الامر الذي ادى الى زيادة الانفاق الاستثماري ليصل الى (171014) مليار ريال وبنسبة مساهمة (12.576) في الناتج المحلي الاجمالي بيد انه ومع هبوط اسعار النفط شهد الانفاق العام انخفاضا من (١٨٤.٠٠٤) مليار ريال عام ١٩٨٥ إلى (١٥٤.٨٧٠) مليار ريال عام ١٩٨٩ وبلغ اقصى انخفاض للإنفاق العام (١٣٧.٤٢٢) مليار ريال عام ١٩٨٦، ليترتب على ذلك انخفاض الانفاق الاستثماري بشكل تدريجي، لتصل ادنى قيمة له في عام ١٩٨٨ حيث بلغت (24573) مليار ريال، ورغم هبوط اسعار النفط الا ان الانفاق الجاري في المملكة العربية السعودية لم ينخفض بمستوى الانخفاض الحاصل في الانفاق الاستثماري كما هو مبين في الجدول (٢) وتعزى اسباب ذلك الى لجوء السعودية الى تخفيض انفاقها العام من خلال تقليص حصة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة رغبة منها في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على انفاقها الجاري الذي واصل استمراره في التزايد مقارنة بما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري وهذا السلوك يتوافق مع ما تنتهجه معظم الحكومات الريعية التي تجنب اقتصادها انعكاسات التغيرات الداخلية والخارجية، اعتقادا منها بان الهبوط في اسعار النفط وما يترتب عليه من انخفاض في الإيرادات النفطية هي حالة مؤقتة وان اسعار النفط ستعود الى مستوياتها المقبولة التي تتوافق مع حاجة الدول النفطية ومتطلبات الانفاق العام.

ومن متابعة معطيات الجدول (٢) نرى ان نسبة الانفاق الاستثماري للنتائج المحلي الاجمالي بلغت (2.555) في عام ١٩٨٨ لتشكل بذلك ادنى نسبة لها خلال تلك المدة متأثرة بانخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي كانعكاس للهبوط الحاد في سعر النفط الخام الذي وصل الى (١٣) دولار للبرميل عام ١٩٨٦ مما اثر بذلك على نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام التي بلغت (28.036) و (17.445) في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ على التوالي.

وفيما يخص المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) فقد شهدت السنوات ١٩٩٠ و ١٩٩١ توسعا في الانفاق العام ليبلغ (398,583) و (487,425) مليار ريال على التوالي نتيجة لحرب الخليج الثانية، التي دفعت اسعار النفط للارتفاع، مما ترتب على ذلك تزايد قيمة الإيرادات النفطية لتساهم في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بـ (72.933) و (77.785) نسبة الى اجمالي الإيرادات على التوالي الامر الذي زاد من قيمة اجمالي الانفاق العام لمواجهة متطلبات الحرب لينعكس بدوره على نمط تخصيصات الانفاق التي جاءت لمواجهة الانفاق الجاري لتبلغ نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (76.999) و (77.387) على التوالي في حين نلاحظ ان نسبة ما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري قد تراجعت لتصل الى (23.001) و (22.613) خلال ذات المدة . اما في عام ١٩٩٣ فقد تزايدت قيمة الانفاق الجاري ضمن الموازنة العامة للسعودية لتصل الى (١٨٤٨٧٨) مليار ريال لتسجل نسبتها الى اجمالي الانفاق العام (٩٨.٣٩٧)، لتشكل بذلك حصة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام (١.٦٠٣) لذات العام الامر الذي يبين مدى تأثير الانفاق الاستثماري الحكومي بالسياسة الانفاقية للدولة. وفي عام ١٩٩٤ انخفض الانفاق الجاري للسعودية متأثرا بالانخفاض الحاصل في قيمة اجمالي الانفاق العام الذي بلغ (١٦٣٧٧٦) مليار ريال مقابل (٢٣٩٦) مليار ريال للانفاق الاستثماري، لتسجل نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام (٩٨.٥٣٧) مقارنة بـ (١.٤٦٣) للانفاق الاستثماري وخلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠، شهد الانفاق العام تزييدا في بعض السنوات ففي عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ وصلت قيمة الانفاق العام (221272) مليار ريال و (235322) مليار ريال على التوالي. كما وتم تخصيص (218880) مليار ريال و (216958) مليار ريال للانفاق الجاري للعامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ على التوالي. في حين كانت حصة الانفاق الاستثماري (2392) مليار ريال و (18364) مليار ريال على التوالي. اما نسبة الانفاق الاستثماري للنتائج المحلي الاجمالي فد بلغت (0.176) و (1.291) لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ مقارنة بـ (16.098) و (15.256) لنسبة مساهمة الانفاق الجاري للنتائج المحلي الاجمالي لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ على التوالي.

وبالعودة لمعطيات الجدول (٢) نلاحظ الارتفاع التدريجي لقيمة اجمالي الانفاق العام للسنوات من ٢٠٠٠-٢٠١٠ باستثناء عام ٢٠٠٢ حيث انخفضت قيمة الانفاق العام من (٢٥٥١٤٠) مليار ريال عام ٢٠٠١ الى (٢٣٣٥٠٠) مليار ريال عام ٢٠٠٢ ويظهر اثر هذا الانخفاض في انخفاض قيمة الانفاق الجاري الذي بلغ (٢٠٣٥٠٠) مليار ريال كذلك انخفاض قيمة الانفاق الاستثماري ايضا اذ بلغت (٣٠٠٠٠) مليار ريال لذات العام، اما اعلى قيمة للانفاق العام خلال تلك المدة فقد كانت في عام ٢٠١٠ حيث بلغت (٦٥٣٨٨٦) مليار ريال . وخلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٠ تباينت قيمة الإيرادات النفطية بين ارتفاع وانخفاض انعكاسا للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط وطاقات التصدير لتبلغ مساهمة القطاع النفطي للنتائج المحلي الاجمالي (51.58) في عام ٢٠٠٧ متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي، والتي سرعان ما انخفضت لتصل الى (46.82) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٩ متأثرة بأزمة الرهن العقاري، بالرغم من تزايد قيمة الانفاق العام في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، ليستمر تزايد الانفاق العام للسعودية خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ اذ اخذ الانفاق العام مسارا تصاعديا ليبلغ اعلى قيمة له عام ٢٠١٤ بواقع (١١٤٠٦٠٣) مليار ريال ليتزايد على وفق ذلك الانفاق الجاري الذي بلغ (٨٢١١٦٠) مليار ريال في ذات العام. الى جانب زيادة قيمة الانفاق الاستثماري التي بلغت (٣١٩٤٤٣) مليار ريال كاستجابة لارتفاع اسعار النفط والاضطرابات السياسية التي تعرضت لها العديد من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة احداث الربيع العربي.

كما شهدت هذه المدة انخفاض نسبة الانفاق الجاري للنتائج المحلي الاجمالي وتزايد ملحوظ لحصة الانفاق الاستثماري وذلك استجابة للرؤية الاستراتيجية للمملكة ورغبتها في تنوع مصادر الإيرادات وتنوع القطاعات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط الخام، فخلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ شهد عام ٢٠١٤ اعلى نسبة للانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت (١٣.٠٦٦)، بيد انه ومع الهبوط الحاد في اسعار النفط منتصف ٢٠١٤ التي تزامنت مع التوتر الامني والسياسي على المستوى

الأقليمي والدولي أثرت بدورها على موازنات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، حيث أخذت قيمة الانفاق العام تتخفف عن ذلك منذ عام ٢٠١٥ ال عام ٢٠١٧ حيث كان عام ٢٠١٥ عام مفصلي بالنسبة للسعودية وذلك لتزامنه مع التغيرات الجذرية الحاصلة في ذلك العام، ومنها تخلي السعودية عن الخطط الخمسية وتبنيها لخطط طويلة الأجل المتمثلة في انطلاق رؤية ٢٠٣٠ في ٢٠١٦. كما وشكل إطلاق برنامج الاستدامة المالية في حزيران عام ٢٠١٧ نقطة تحول رئيسة لتمكين عملية التخطيط المالي على المدى المتوسط بهدف استدامة واستقرار وضع المالية العامة عبر تنويع مصادر إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوفير فرص النهوض بالقطاع الخاص من خلال تسهيلات وبرامج عديدة (برنامج الاستدامة المالية، ٢٠٢١، ٤) فمذ ٢٠١٤ وفي ظل انخفاض اسعار النفط التي وصلت الى ادنى مستوى لها أخذت الإيرادات النفطية تتراجع الامر الذي سبب عجز في الموازنة العامة للسعودية. وكمحاوله منها لضبط اوضاع المالية العامة، لجأت السعودية للاستعانة بمصادر اخرى لتمويل انفاقها العام حيث قامت بالسحب من الودائع الحكومية والاحتياطيات من مؤسسة النقد العربي السعودي يضاف الى ذلك اصدار السندات الحكومية المحلية والدولية وفي ظل ما قدمته السعودية من الاصلاحات الاقتصادية التي ساهمت بدورها الى حد ما في تحسين اوضاع المالية العام من خلال برنامج الاستدامة المالية أخذت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام تتزايد لتصل الى (٢٢.٣٤٣) في عام ٢٠١٧ وتشكل (٨.٠٩٠) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت تشكل (٥.١٨٤) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٦.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لعينة البحث

يتضمن هذا الجزء من البحث الجانب التطبيقي، إذ سيتم فيه قياس أثر تقلبات الإيرادات النفطية والانفاق الجاري في الانفاق الاستثماري الحكومي للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠، وذلك من خلال توصيف الأنموذج القياسي وتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث وفقاً لطبيعة العلاقة بين المتغيرات من حيث الإشارة وقيمة المعلمة ومدى انسجامها مع المنطق الاقتصادي، استناداً إلى الدراسات النظرية والتطبيقية، فالأنموذج الاقتصادي هو الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية و رغم اهميته الا انه لا يعبر وبشكل بالغ الدقة عن طبيعة العلاقة التي تحكم متغيرات الانموذج واتجاهاتها الحالية والمستقبلية لذلك فان الاقتصاد القياسي يوفر فضاء واسع من العلاقات الكمية ذات الدلائل الاقتصادية المعبرة عن المشكلة المراد قياسها باستخدام صيغ التقدير المختلفة (السيفو واخرون، ٢٠٠٦، ٢٦).

اولاً: توصيف متغيرات الأنموذج

لغرض بناء انموذج قياسي يتحدد من خلاله شكل العلاقة الاقتصادية واتجاهاتها خلال مدة البحث للمتغيرات المراد دراستها وفقاً للمنطق الاقتصادي، سيتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الأنموذج وكيفية اتجاهها كي يتمكن البحث من تقديم انموذج قياسي يفسر اثر الإيرادات النفطية والانفاق الجاري في الانفاق الاستثماري الحكومي وللحصول على نتائج اكثر دقة تم تحويل البيانات الى الصيغة اللوغاريتمية. وعلى وفق ذلك سيتم توصيف متغيرات الانموذج على النحو الآتي:

المتغير التابع ويتمثل بـ **الانفاق الاستثماري الحكومي** ويرمز له بـ **IEX** تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي.

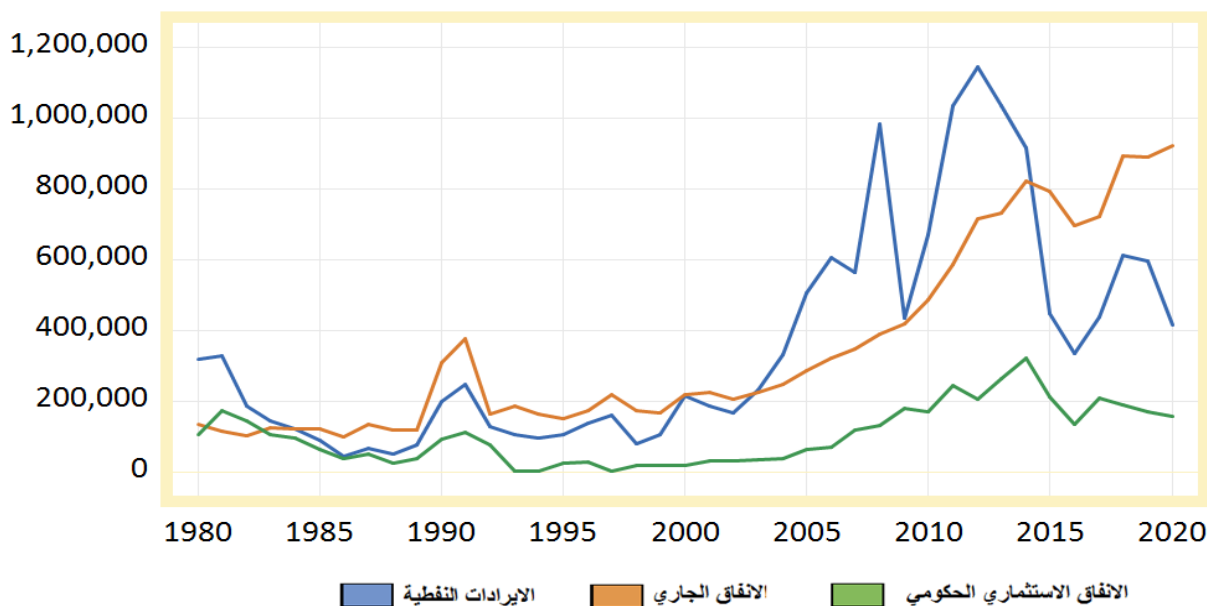
اما المتغيرات المستقلة فتتمثل بالآتي :

١- **الإيرادات النفطية**: ويرمز لها بـ **OILR** تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي.

٢- **الانفاق الجاري** : ويرمز له بـ **EXE** تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي .

وعليه فان العلاقة بين الإيرادات النفطية والانفاق الاستثماري هي علاقة طردية تحكمها درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية، اما علاقة الانفاق الجاري بالانفاق الاستثماري تتحدد وفقاً للتغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية ومقدار الفوائض المالية المتحققة من ذلك الى جانب الاهداف الموضوعية ضمن خطط التنمية الاقتصادية. ووفقاً لذلك وفي بعض الحالات فإن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لا يمكن قياسها بدقة إذ أن الظواهر الاقتصادية معقدة ومركبة، وتتأثر بعوامل عديدة وتؤثر هي بتلك العوامل، فلا يمكن

عزل تأثير المتغيرات بعضها عن بعض فهي متداخلة ويتباين اثرها من دولة الى اخرى. والشكل (١) يظهر لنا مسار تطور متغيرات الأنموذج المقدر خلال مدة البحث.



شكل (١) مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٠
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (١ و٢)

ثانياً: صياغة العلاقة الدالية للأنموذج القياسي

بعد ان تم تحديد المتغيرات الداخلة في الانموذج يتطلب تحديد الشكل الرياضي للأنموذج من اجل اثبات او نفي تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ولهذا الغرض تم صياغة الدالة على النحو الاتي:

$$LIEX = B_0 + B_1 L OILR + LCEX + U_i$$

إذ تمثل LIEX: لوغارتم الانفاق الاستثماري وهو المتغير المعتمد في البحث.

تمثل LOILR: لوغارتم الإيرادات النفطية، وفقاً لفرضية البحث فان العلاقة تكون طردية بين الإيرادات النفطية والانفاق الاستثماري الحكومي.

كما تمثل LCEX: لوغارتم الانفاق الجاري، وفق ما تم افتراضه في البحث فان العلاقة بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي هي علاقة عكسية، قد تكون العلاقة طردية بين كلا المتغيرين في حال اقتصاد اخر وليس الاقتصاد السعودي ومدة زمنية اخرى.

B0: تمثل الحد الثابت.

U_i: المتغير العشوائي فمن خلاله يتم تفسير التأثيرات العشوائية للمتغيرات التي لم تدخل في الانموذج وذلك لأجل تحويل الصيغة الرياضية إلى صيغة قياسية (Pesaran, 1997:5). ولتقدير انموذج البحث سنستخدم على برنامج Eviews12 وعلى وفق ما سنسعى اليه يتطلب منا اولاً القيام باختبار الاستقرار على النحو الاتي:

ثالثاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة.

في هذا البحث تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية، كونها من اكثر البيانات استخداماً في الدراسات التطبيقية، إذ تعد احدى الطرائق الرياضية والاحصائية التي تفسر طبيعة المتغيرات، التي تحدث لظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة وهم ما يميز السلاسل الزمنية عن غيرها من الطرائق الاحصائية هو السلوكية التطبيقية، وبناء النماذج ثم التحليل والتنبؤ المستقبلي. وعلى وفق ذلك وقبل البدء بتقدير الانموذج يتطلب التأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث من مشكلة عدم الاستقرار، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root)، فالسلسلة الزمنية تكون مستقرة، اذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين ثابت.

كما ان التباين المشترك بين فترة زمنية واخرى يعتمد على فرق الزمن فقط وبذلك يمكن القول بان (yt) سلسلة زمنية مستقرة مع مرور الزمن وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط او احدهما فان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة وبالتالي يكون الانحدار مزيفاً. واذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، يتم اخذ الفروق لها كي تكون مستقرة، ومن اجل الوصول الى أفضل تقديرات للعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، (Baltagi,2021:338)، سنعمد في بحثنا على اختبار ديكي _ فولر الموسع وبالتالي سوف نتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال ما نحصل عليه من نتائج.

❖ اختبار ديكي _ فولر الموسع

قام ديكي_فولر عام ١٩٨١ بتطوير اختبار جذر الوحدة يدعى ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة وتوصل الى نتيجة معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، مما جعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط (Gujarati, 2004:798). يظهر الجدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لبيان سكون المتغيرات المعتمدة في الانموذج خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٠ على وفق الآتي:-

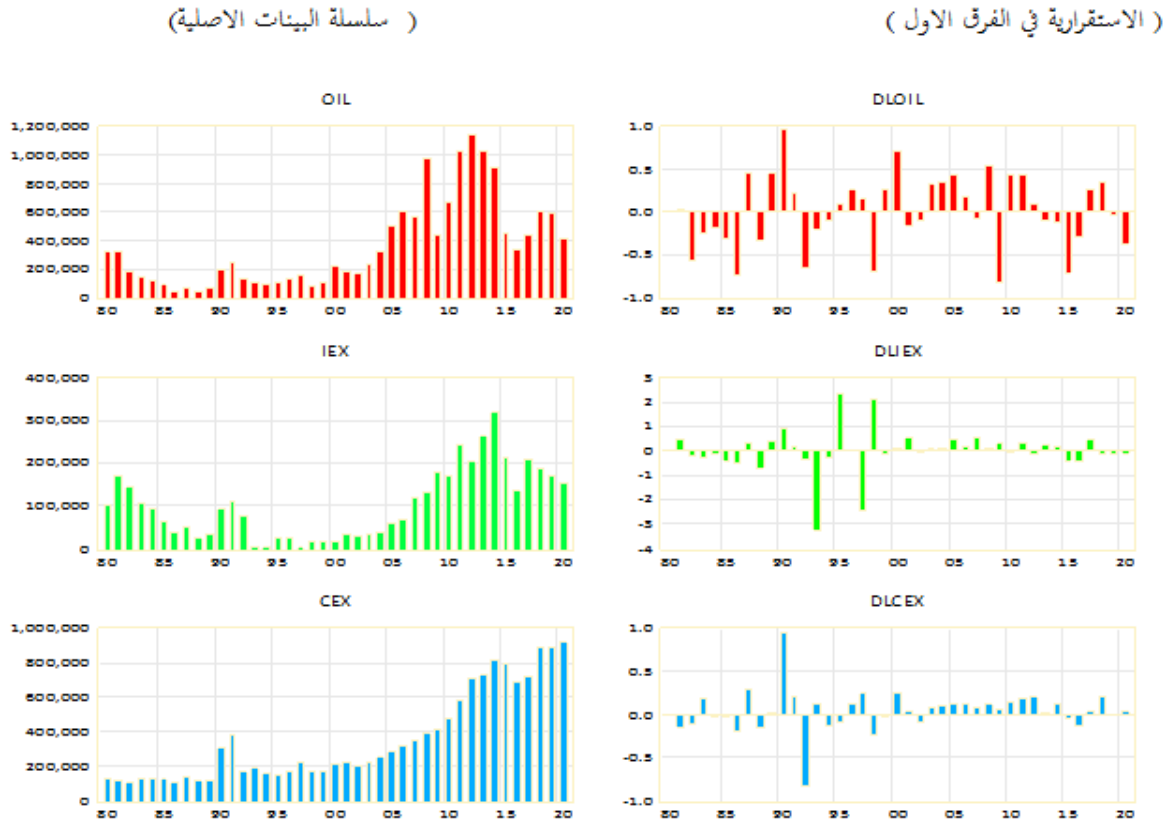
بعد التأكد من ان متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى وإن هناك وجود جذر وحدة لكافة المتغيرات سواء بوجود ثابت او الاتجاه الزمني أو بدونه عند مستوى المعنوية (5%)، تم أخذ الفروق الأولية لها، لتصبح السلسلة مستقرة ومتكاملة من الرتبة الأولى وبذلك يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة.

جدول (٣) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر الموسع

السلسلة مستقرة عند الفرق الاول						المتغير المعتمد	
الاحتمالية	بدون	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0000	-6.635001	0.0000	-6.571025	0.0000	-6.539533	الانفاق الاستثماري الحكومي	
	-2.625606		-4.211868		-3.610453	١%	مستوى
	-1.949609		-3.529758		-2.938987	٥%	المعنوية
	-1.611593		-3.196411		-2.607932	١٠%	
السلسلة مستقرة عند الفرق الاول						المتغير المستقل	
الاحتمالية	بدون	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0000	-6.588353	0.0000	-6.406428	0.0000	-6.500324	الإيرادات النفطية	
	-2.625606		-4.211868		-3.610453	١%	مستوى
	-1.949609		-3.529758		-2.93887	٥%	المعنوية
	-1.611593		-3.196411		-2.607932	١٠%	
السلسلة مستقرة عند الفرق الاول						المتغير المستقل	
الاحتمالية	بدون	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0000	-5.410588	0.0001	-6.29948	0.0000	-5.888153	الانفاق الجاري	
	-2.625606		-4.219126		-3.610453	١%	مستوى
	-1.949609		-3.533083		-2.938987	٥%	المعنوية
	-1.611593		-3.198312		-2.607932	١٠%	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

وفي ضوء معطيات اختبار الاستقرار التي اكدت لنا استقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة بالفرق الاول الذي يترتب عليه اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك Johansen- Juselius. والشكل (٢) يبين لنا مسار متغيرات البحث ضمن سلسلة البيانات الاصلية وبعد اخذ الفرق الاولى لها.



شكل (٢) التمثيل البياني لمسار متغيرات البحث في المستوى الاصيل وفي الفرق الاول.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (٢١)

رابعاً: تحديد درجة التباطؤ المثلى

وفقاً للسياق العام للقياس سنبدأ بتحديد درجة التباطؤ المثلى لمسار الأنموذج، اعتماداً على مقاييس (HQ) (SC) (AIC) و (FPE)، إذ سيتم الاختيار وفقاً لأدنى قيمة للمقاييس المذكورة التي تقابلها درجة التباطؤ المقبولة ومن خلال معطيات الجدول (٤)، تبين لنا ان درجة التباطؤ المثلى هي $p=2$ إذ تعطي أدنى قيمة بالنسبة للمقاييس HQ, FPE, SC, AIC واعلى قيمة لمقياس LR .

جدول (٤) درجة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DLIX DLOIL DLEX
Exogenous variables: C
Date: 06/18/22 Time: 02:25
Sample: 1980 2020
Included observations: 38

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-58.34816	NA	0.005068	3.228851	3.358134*	3.274849
1	-52.37664	10.68588	0.005958	3.388244	3.905377	3.572236
2	-33.88579	30.16929*	0.003653*	2.888726*	3.793708	3.210711*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

خامساً: منهجية (جوهانسون - جيسلس - Johansen- Juselius) للتكامل المشترك

يوفر القياس الاقتصادي منهجيات عديدة لقياس حالة التكامل المشترك للنماذج المراد تقديرها، لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وفي ضوء معطيات اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المعروضة في الجدول (٣) تبين لنا ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول الامر الذي يترتب عليه اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك والتي الى جانب ذلك، تتميز عن باقي المنهجيات بانها تتناسب مع العينات الصغيرة وبتعدد المتغيرات المعتمدة حيث يسمح اختبار جوهانسون بحساب عدد (N) من علاقات التكامل المشترك.

وفيما يخص عدد متجهات التكامل المشترك ضمن منهجية (جوهانسون، Johansen) يتم الاعتماد على نتائج اختبارين، يتمثل الاول باختبار الأثر Trace Test والذي نعبر عنه بالمعادلة (١) واختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Test والذي نعبر عنه بالمعادلة (٢) وعلى النحو الآتي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \dots (1)$$

ووفقا لما ينص عليه اختبار الأثر فان فرضية العدم تشير الى ان عدد متجهات التكامل المشترك هي ($r \geq 0$) اما الفرضية البديلة فتتضمن على ان عدد متجهات التكامل المشترك ($r = 0, 1, 2$)، وبالنسبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى وفقا لما تنص عليه المعادلة (٢) فان فرضية العدم تشير الى ان عدد متجهات التكامل المشترك $r=0$ من متجهات التكامل المشترك امام الفرضية البديلة التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك تساوي $r=1,2,3,4$ (Dimitrios and Stephen, 2007:86)

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \dots (2)$$

حيث λ = هي القيمة الذاتية لمصفوفة التباين المشترك

K = هي عدد المتغيرات

T = هي عدد المشاهدات

r = هي رتبة المصفوفة

تشير نتائج منهجية جوهانسون وفقا لمعطيات الجدول (٥) الى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة (٥%)، كذلك رفض فرضية وجود متجه واحد للتكامل، كذلك رفض فرضية وجود متجهين على الاكثر للتكامل المشترك ضمن الانموذج المقدر ويؤكد وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك وفقا ل اختبار الاثر (trace test) حيث جاءت قيمة اختبار الاثر اكبر من القيمة الحرجة (critical value) وذات دلالة معنوية. وما يؤكد ذلك معطيات الجدول (٦) الخاص باختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen statistic)، التي اظهرت ضمن معطياتها وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك حيث جاءت متوافقة مع نتائج اختبار الاثر. وكما هو مبين فان القيمة العظمى هي اكبر من القيمة الحرجة (value critical) وذات دلالة معنوية. وعلى وفق ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود متجه للتكامل المشترك وتم قبول واعتماد الفرضية البديلة.

جدول (٥) اختبار الأثر في منهجية جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 07/11/22 Time: 22:51
 Sample (adjusted): 1984 2020
 Included observations: 37 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: DLIEX DLCEC DLOILR
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574733	62.38053	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.405470	30.74409	15.49471	0.0001
At most 2 *	0.267240	11.50467	3.841465	0.0007

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

جدول (٦) اختبار القيمة الذاتية العظمى ضمن منهجية جوهانسون للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574733	31.63644	21.13162	0.0012
At most 1 *	0.405470	19.23941	14.26460	0.0075
At most 2 *	0.267240	11.50467	3.841465	0.0007

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

سادساً: اختبار العلاقة السببية وفقاً لسببية كرانجر

عادة لا تتحرك المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه ذاته للوصول الى حالة التوازن، كونها تتعرض وتتأثر بمجموعة من الظروف والعوامل المتفاوتة من حيث التأثير، لذلك فان المدة المحددة للارتداد الزمني توضح لنا الفارق الزمني لاستجابة المتغير التابع لتأثير التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وبالعكس، اي بمعنى اخر ان التغير الذي يحدث في القيمة الحالية والقيمة السابقة لمتغير ما من شأنه احداث تغير في متغير اخر داخل الانموذج وعلى وفق ذلك فان التغير في قيمة X_t في القيمة الحالية والسابقة سينتج عنه احداث تغير في قيمة Y_t .

يتم الاستعانة بهذا الاختبار لتحديد اتجاه السببية بين متغيرات الأنموذج المقدر، وذلك لمعرفة هل اتجاه السببية احادي ام تبادلي (ثنائي) اي ان اتجاه السببية يأتي من كلا المتغيرين وللتأكد من ذلك يتم الاعتماد على قيمة احصائية F وقيمة الاحتمالية التي نستدل من خلالها على وجود العلاقة السببية من عدمه. ووفقاً لمعطيات الجدول (٧) نلاحظ وجود علاقة سببية تبادلية موجبة بين كل من (متغير الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي)، وفقاً لذلك فان التغيرات الحاصلة في الانفاق الجاري في الفترة

السابقة تفسر التغيرات الحالية في متغير الانفاق الاستثماري وكذلك فان التغيرات الحاصلة في الانفاق الاستثماري في الفترة السابقة من شأنها تفسير التغيرات الحالية في الانفاق الجاري للفترة الحالية. كما ويتبين لنا وجود علاقة احادية موجبة من طرف (الإيرادات النفطية) الى متغير (الانفاق الاستثماري الحكومي). ووفقا لذلك فان التغيرات الحاصلة في قيمة الإيرادات النفطية في الفترة السابقة تفسر التغيرات في قيمة الانفاق الاستثماري للفترة الحالية.

جدول (٧) نتائج اختبار سببية كرانجر (Granger Causality tests)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 07/11/2022 time: 23:01			
Sample : 1980-2020			
Lags: 2			
Null Hypotheses	Obs	F-Statistic	Prob
DLCEX does not Granger Cause DLIEX	38	5.92628	0.0063
DLIEX does not Granger Cause DLCEX		4.45433	0.0194
DLOIL R does not Granger Cause DLIEX	38	4.06072	0.0265
DLIEX R does not Granger Cause DLOIL R		1.87941	0.1687
DLOIL R does not Granger Cause DLCEX	38	1.79228	0.1824
DLCEX does not Granger Cause DLOIL R		0.96634	0.3910

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

سابعاً: متجه تصحيح حد الخطأ (VECM)

يتم الاستعانة بأنموذج متجه تصحيح حد الخطأ بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الانموذج المقدر، ففي معظم الحالات تتجه المتغيرات الاقتصادية نحو وضع الاستقرار لكنها ونتيجة لما يطرأ عليها من تغيرات تتحرف بشكل مؤقت عن جالة التوازن، الامر الذي يتطلب اعتماد انموذج تصحيح حد الخطأ من أجل احداث توافق بين سلوك المتغيرات في علاقات الأجلين الطويل والقصير. ووفقا لذلك فان انموذج تصحيح الخطأ، يمثل مسار التعديل الذي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في الأجل القصير في علاقة الأجل الطويل.

وعلى وفق ما تضمنته نتائج منهجية جوهانسون التي اكدت وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يبين لنا الجدول (8) نتائج معادلات انموذج (VECM) حيث يبين لنا ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الإيرادات النفطية والانفاق الجاري و الانفاق الاستثماري الحكومي، اي ان هناك علاقة سببية توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة ضمن انموذج البحث الى المتغير المعتمد الانفاق الاستثماري الحكومي وذلك لان معلمة حد تصحيح الخطأ ظهرت بإشارة سالبة وذات معنوية وفقا لاختبار (t) حيث بلغ معامل حد تصحيح الخطأ (-1.533953) ومن خلال ذلك نستدل على ان سرعة تصحيح الخطأ هي (0.65%) اي ان الوقت اللازم لتصحيح الانحراف بين علاقة الاجل القصير الى الاجل الطويل تستغرق سبعة اشهر واربعة وعشرون يوماً. وهذه المدة تعد طويلة نسبياً للعودة الى حالة التوازن لكن بالنسبة لاقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي المرتبط بإيرادات القطاع النفطي فان هكذا مدة تعد متوافقة مع طبيعة دورة اسعار النفط التي ترتبط بمجموعة من العوامل التي قد تترك اسعار النفط تتجه نحو الانخفاض او الارتفاع لمدة طويلة مما يظهر ذلك تفاوت وتباين من حيث التأثير في اقتصاد البلدان النفطية خاصة التي يعتمد انفاقها الاستثماري الحكومي على مسار اسعار النفط وقيمة الإيرادات النفطية.

جدول (٨) متجه تصحيح حد الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates			
Date: 06/18/22 Time: 02:35			
Sample (adjusted): 1984 2020			
Included observations: 37 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
Cointegrating Eq:		CointEq1	
DIEX(-1)		1.000000	
DOIL(-1)		0.196939	
		(0.03110)	
		[6.33311]	
DCEX(-1)		-0.162831	
		(0.08097)	
		[-2.01111]	
C		4916.705	
Error Correction:		D(DIEX)	D(DOIL)
CointEq1		-1.533953	4.376992
		(0.33040)	(2.11015)
		[-4.64277]	[2.07425]
D(DIEX(-1))		0.419104	-2.219895
		(0.24869)	(1.58835)
		[1.68521]	[-1.39761]
D(DIEX(-2))		-0.193523	-2.028550
		(0.14538)	(0.92848)
		[-1.33119]	[-2.18481]
D(DOIL(-1))		-0.188549	-0.089009
		(0.05593)	(0.35721)
		[-3.37119]	[-0.24918]
D(DOIL(-2))		-0.153741	-0.108632
		(0.03603)	(0.23011)
		[-4.26706]	[-0.47208]
D(DCEX(-1))		-0.014284	0.897797
		(0.08573)	(0.54753)
		[-0.16662]	[1.63973]
D(DCEX(-2))		-0.005134	0.199938
		(0.07521)	(0.48035)
		[-0.06826]	[0.41623]
C		1400.869	-8438.801
		(5369.52)	(34293.7)
		[0.26089]	[-0.24607]
R-squared		0.745541	0.486898
Adj. R-squared		0.684120	0.363046
Sum sq. resid		3.03E+10	1.24E+12
S.E. equation		32338.98	206540.5
F-statistic		12.13820	3.931289
Log likelihood		-432.2028	-500.8090
Akaike AIC		23.79474	27.50319
Schwarz SC		24.14305	27.85150
Mean dependent		599.1622	-3797.081
S.D. dependent		57539.41	258792.3
Determinant resid covariance (dof adj.)			9.85E+28
Determinant resid covariance			4.75E+28
Log likelihood			-1379.048
Akaike information criterion			76.00257
Schwarz criterion			77.17811
Number of coefficients			27

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

كما اظهرت معادلة الانفاق الاستثماري الحكومي ومن خلال معلمات الاجل القصير ان زيادة الإيرادات النفطية من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي في فترة الابطاء (١ و ٢) وبالنسبة للانفاق الجاري فان زيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للحكومة من شأنه خفض قيمة الانفاق الاستثماري خاصة في فترة الابطاء (١).

اما فيما يخص تفسير العلاقة طويلة الاجل: يوضح الجدول ان النتائج تشير الى وجود علاقة طردية ومعنوية للإيرادات النفطية في الانفاق الاستثماري، حيث بلغت المرونة الجزئية للإيرادات النفطية في الانفاق الاستثماري (0.196939) في الامد الطويل. اي ان زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (١ %) من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري بمقدار (0.196939) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية، فمع الوفرة المالية التي تولدها إيرادات النفط تتزايد حصة الانفاق الاستثماري الحكومي. كما ونستدل من معطيات الجدول (٨) عن وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغير الانفاق الجاري حيث بلغت المرونة الجزئية للانفاق الجاري (0.162831-) في الاجل الطويل، اي ان زيادة الانفاق الجاري بمقدار (١%) سيترتب عليه خفض الانفاق الاستثماري الحكومي بمقدار (0.162831-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية.

من معطيات الجدول (٩) يتبين لنا ان قيمة معامل (١) C سالب حيث تساوي (-0.561547)، وذات دلالة معنوية بلغت (0.0001) مما يشير ذلك الى ان هنالك علاقة سببية في الاجل الطويل من المتغيرات المستقلة تجاه المتغير المعتمد ضمن نموذج البحث اي ان الإيرادات النفطية وقيمة الانفاق الجاري يؤثران في قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي في السعودية خلال مدة

البحث هذا الى جانب ان قيمة C(1) تبين لنا ان (٥٦٪) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عن طريق وحدة الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، وهذا يشير الى ان التكيف في الانموذج غير سريع نسبيا.

جدول (٩) متجه تصحيح الخط (VECM) (Long Run Relationship)

Dependent Variable: D(IEX)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 07/11/22 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1983 2020
Included observations: 38 after adjustments

$$D(IEX) = C(1) * (IEX(-1) - 0.225041318433 * OILR(-1) + 0.0429587756743 * CEX(-1) - 33373.9615079) + C(2) * D(IEX(-1)) + C(3) * D(IEX(-2)) + C(4) * D(OILR(-1)) + C(5) * D(OILR(-2)) + C(6) * D(CEX(-1)) + C(7) * D(CEX(-2)) + C(8)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.561547	0.125669	-4.468449	0.0001
C(2)	-0.052228	0.152105	-0.343370	0.7337
C(3)	-0.411081	0.143189	-2.870900	0.0074
C(4)	-0.049986	0.044245	-1.129759	0.2675
C(5)	-0.095292	0.039974	-2.383879	0.0237
C(6)	0.277506	0.100553	2.759788	0.0098
C(7)	0.181875	0.086835	2.094485	0.0448
C(8)	-6982.133	5464.954	-1.277620	0.2112

R-squared	0.554542	Mean dependent var	326.9474
Adjusted R-squared	0.450602	S.D. dependent var	39847.20
S.E. of regression	29535.30	Akaike info criterion	23.60922
Sum squared resid	2.62E+10	Schwarz criterion	23.95398
Log likelihood	-440.5753	Hannan-Quinn criter.	23.73189
F-statistic	5.335201	Durbin-Watson stat	1.736727
Prob(F-statistic)	0.000483		

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج : EViews 12

جدول (١٠) Wald Test (Short Run Relationship)

Null Hypothesis H ₀ : C(4)=C(5)=0		
F-statistic	2.843222	0.0740
Chi-square	5.686444	0.0582
Null Hypothesis H ₀ : C(6)=C(7)=0		
F-statistic	4.863950	0.0148
Chi-square	9.72790	0.0077

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

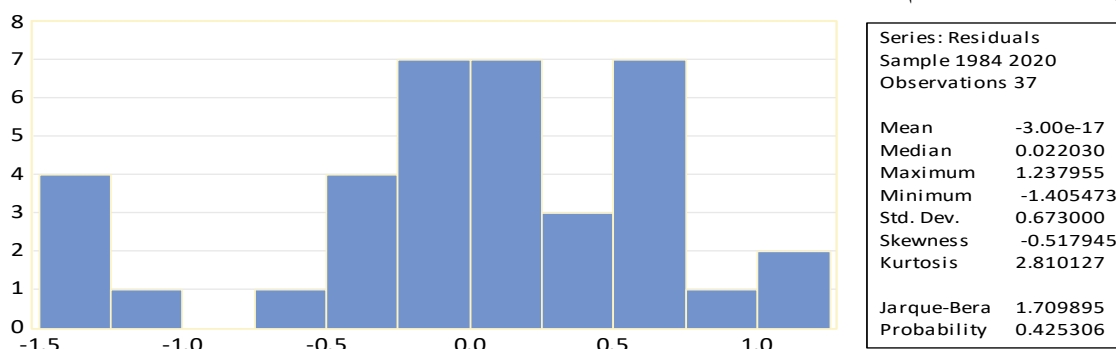
واستكمالاً للتقدير تم اجراء اختبار (WALD) للتأكد من وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج اعتماداً على فرضية العدم التي تشير الى ان $C(4)=C(5)=0$ ، وعلى وفق ذلك تبين لنا عدم معنوية متغير الإيرادات النفطية وفقاً لمعطيات الاختبار الاحصائي (Chi-square) حيث كانت قيمة $(P=0.0582)$ وهي بذلك اكبر من (٥٪)، الامر الذي يفسر ان التغيرات الحاصلة في قيمة الإيرادات النفطية لا تؤثر في الانفاق الاستثماري الحكومي في المدى القصير . وفي ظل فرضية العدم $C(6)=C(7)=0$ ، ووفقاً لاختبار (Chi-square) تبين لنا ان متغير الانفاق الجاري يؤثر في المتغير المعتمد الانفاق الاستثماري الحكومي حيث جاءت قيمة $(P=0.0077)$ وهي بذلك اصغر من (٥٪) الامر الذي يشير الى ان متغير الانفاق الجاري يؤثر في الانفاق الاستثماري في المدى القصير وهذا من شأنه رفض الفرضية العدمية.

ويعزى ذلك الى ان الحكومة السعودية وضمن سياستها المالية تسعى دوما الى اعتماد سياسة انفاقية غير متوازنة مع دورة اسعار النفط، فمع انخفاض أسعار النفط وثبات كميات الانتاج والتصدير، تلجأ الحكومة الى اعتماد طرق متعددة كأن تقوم بالسحب من احتياطياتها النقدية وارصدتها الخارجية او الاصدار النقدي الجديد او طرح سندات محلية ودولية لتمويل نفقاتها، ومع ارتفاع اسعار النفط يتم توجيه الفوائض المتحققة لسداد الدين القائم وتعويض ما تم سحبه من الاحتياطيات، اي ان الحكومة وفي ظل اسعار النفط المنخفضة تسعى الى الحفاظ على الوضع القائم واعطاء الاولوية للنفقات الجارية من خلال وسائل وادوات متنوعة والقيام بذلك يكون على حساب حصة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة.

ثامناً : الاختبارات التشخيصية

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يهدف الحصول على نتائج طبيعية غير متحيزة ، يتطلب منا التأكد من ان توزيع بواقي الانموذج معتدلة وخاضعة للتوزيع الطبيعي وعليه نستعين باختبار (Jarque- Bera)، الذي اكد لنا ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.425306) وهي بذلك اكبر من (5%) وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بان توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي وتقبل بفرضية العدم .



شكل (٣) التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار الارتباط التسلسلي الذاتي للبواقي (LM Test)

بالاعتماد على اختبار (Breusch - Godfrey) يتم الكشف عن الارتباط التسلسلي بين البواقي حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية لاختبار مربع كأي عند مستوى معنوية (5%)، وفي انموذج البحث تبين لنا خلو الانموذج من ارتباط تسلسلي حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.4601) وهي بذلك اكبر من (5%)، ووفقاً لذلك سيتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على خلو بواقي الانموذج من الارتباط التسلسلي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.591312	Prob. F(2,27)	0.5606
Obs*R-squared	1.552625	Prob. Chi-Square(2)	0.4601

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار تبين الاخطاء Heteroscedasticity Test

يتم الاعتماد على اختبار (Breusch - Pagan - Godfrey) للتأكد من ان الاخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر لها نفس التباين وفي انموذجنا المقدر تبين عدم وجود تبين لحد الخطأ، حيث اظهرت نتائج الاختبار ان القيمة الاحتمالية تساوي (0.2059) وهي بذلك اكبر من (5%)، وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على ان تبين البواقي متجانس ونرفض الفرضية البديلة التي تنفي فرضية العدم.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.581007	Prob. F(1,33)	0.2174
Obs*R-squared	1.600163	Prob. Chi-Square(1)	0.2059

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

اختبار استقرارية الانموذج

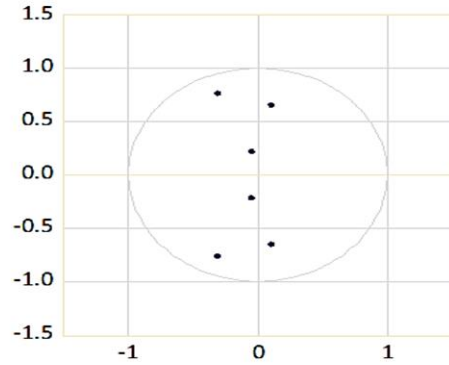
للتأكد من استقرارية بواقي الانموذج نعتمد على اختبار الجذور المتعددة حيث ان نتائج شعاع الانحدار الذاتي تكون مستقرة اذا كانت جميع الجذور اقل من الواحد والشكل (٤) والجدول المجاور له يبين لنا ان مجموع المعاملات اقل من الواحد وكل النقاط تقع داخل حدود الدائرة مما يدل على ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي او عدم تجانس التباين، إذ يمكننا الاستنتاج بان الانموذج القياسي يستوفي شروط الاستقرارية.

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLIEX DLCEX
DLOILR
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 07/11/22 Time: 23:47

Root	Modulus
-0.317402 - 0.760706i	0.824268
-0.317402 + 0.760706i	0.824268
0.107497 - 0.654573i	0.663341
0.107497 + 0.654573i	0.663341
-0.052020 - 0.221317i	0.227348
-0.052020 + 0.221317i	0.227348

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



شكل (٤) اختبار الجذور المتعددة

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. اظهر البحث ضمن جانبه النظري ان سياسة الانفاق العام في السعودية ركزت بشكل كبير على الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية في معظم سنوات البحث، حيث اظهر البحث استئثار النفقات الجارية بأهمية كبيرة مقارنة بالانفاق الاستثماري، خاصة في السنوات التي شهدت انخفاض في اسعار النفط حيث استمرت حصة الانفاق الجاري من الموازنة العامة عند مستوياتها التي تضمن للاقتصاد استقراره وعدم تعرضه لتداعيات التغيرات الحاصلة في موازنة الدولة، وذلك على حساب حصة الانفاق الاستثماري. يأتي هذا التوجه الانفاقي للسعودية من النمط الربيعي المعتمد في ادارة الاقتصاد القومي من منطلق الحفاظ على تأييد وولاء افراد المجتمع وكسب رضاهم واعتقاداً منها ان انخفاض اسعار النفط هي حالة مؤقتة .
2. بين البحث أن مسار الإنفاق الاستثماري الحكومي في السعودية خلال مدة البحث لم يسر على وتيرة واحدة، نظراً لتأثر أدوات السياسة المالية بالمتغيرات الإقليمية والدولية كالأزمات الاقتصادية وما ترتب على ذلك من انخفاض أسعار النفط، إضافة الى حرب الخليج الاولى والثانية، والحرب في اليمن التي انفقت السعودية فيها مبالغ ضخمة.
3. من خلال البحث تبين لنا ان الإيرادات النفطية شهدت تقلبات عديدة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات الامر الذي اظهر الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية والانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

٤. يستأثر الانفاق العام بأهمية كبيرة في اقتصاد السعودية باعتباره القناة الرئيسية التي يتم من خلالها توجيه الريع النفطي للقطاع غير النفطي.
٥. ان الاقتصاد السعودي على الرغم من اعتباره اقتصاد حر قائم على آليات السوق فإن دور الدولة فيه محوري وذو تأثير كبير في ادارة الاقتصاد وسواء من ناحية التشريعات القانونية او من ناحية امتلاكها للفائض النفطي فمن خلال الانفاق العام تتمكن السعودية من التأثير في الاقتصاد ومفاصله المختلفة بشكل كبير.
٦. اظهر البحث في جانبه القياسي ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث مستقرة في الفرق الاول وهذا يؤكد انها متكاملة من الدرجة الاولى. مما يؤكد على ان أي تغير يحدث في السلسلة فان التأثير سيكون لفترة قصيرة وبعدها ستعود السلسلة الزمنية الى متوسطها.
٧. اظهر البحث من خلال منهجية جوهانسون _ جسيس وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك من خلال اختبار الاثر واختبار القيم الذاتية العظمى. ومن خلال ما توصلنا اليه من نتائج تبين لنا تطابق نتائج الانموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السعودي، حيث تبين لنا توافق اشارة معلمة ومعنوية كل من الايرادات النفطية والانفاق الجاري باتجاه المتغير المعتمد خلال مدة البحث.
٨. تبين لنا من خلال اختبار سببية كرانجر، وجود علاقة سببية تبادلية (ثنائية) موجبة بين كل من (متغير الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي) إذ ان التغيرات الحاصلة في الانفاق الجاري في الفترة السابقة تفسر التغيرات الحالية في متغير الانفاق الاستثماري وكذلك فان التغيرات الحاصلة في الانفاق الاستثماري في الفترة السابقة من شأنها تفسير التغيرات الحالية في الانفاق الجاري للفترة الحالية. وعلاقة احادية موجبة من طرف (الايرادات النفطية) الى متغير (الانفاق الاستثماري الحكومي) في المدى الطويل. أي ان التغيرات الحاصلة في قيمة الايرادات النفطية في الفترة السابقة تفسر التغيرات في قيمة الانفاق الاستثماري للفترة الحالية. وهذه النتيجة تتوافق مع طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات البحث وتظهر مدى استجابة السياسة الاقتصادية للانفاقية للتغيرات الحاصلة في الايرادات النفطية.
٩. بلغت المرونة الجزئية للايرادات النفطية في الانفاق الاستثماري (0.196939) في الامد الطويل اي ان زيادة الايرادات النفطية بنسبة (١ %) من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري بـ (0.196939) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما وتبين لنا وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغير الانفاق الجاري حيث بلغت المرونة الجزئية للانفاق الجاري (-0.162831) في الاجل الطويل، اي ان زيادة الانفاق الجاري بمقدار (١%) من شأنه خفض الانفاق الاستثماري بمقدار (-0.162831) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية وتتطابق مع طبيعة الاقتصاد الريعي فمع تزايد حصة الانفاق الجاري تنخفض تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي خاصة في ظل تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على الايرادات العامة.
١٠. من خلال معاملات الاجل القصير تبين لنا ان زيادة الايرادات النفطية من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي في فترة الابطاء (١ و ٢) وبالنسبة للانفاق الجاري فان زيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للحكومة من شأنها خفض قيمة الانفاق الاستثماري خاصة في فترة الابطاء (١).
١١. من خلال نتائج متجه تصحيح حد الخطأ VECM تبين لنا ان سرعة تصحيح الخطأ هي (0.65%) اي ان الوقت اللازم لتصحيح الانحراف بين علاقة الاجل القصير الى الاجل الطويل تستغرق ما يساوي (٦٥%) من ايام السنة. اي سبعة شهور واربعة وعشرون يوماً. وهذه المدة تعد طويلة نسبياً للعودة الى حالة التوازن، لكن بالنسبة لاقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي المرتبط بايرادات القطاع النفطي تعد مدة متوافقة مع طبيعة دورة اسعار النفط التي ترتبط بمجموعة من العوامل التي قد تترك اسعار النفط تتجه نحو الانخفاض او الارتفاع لمدة طويلة، مما يظهر ذلك تفاوت وتباين من حيث التأثير في اقتصاد البلدان النفطية خاصة التي يعتمد انفاقها الاستثماري الحكومي على مسار اسعار النفط وقيمة الايرادات النفطية.

ثانياً: المقترحات

من خلال ما تقدم بإمكان هذا البحث الخروج بعدد من المقترحات العامة المتمثلة بالآتي:

١. وفقا لما تملكه المملكة العربية السعودية من امكانات مادية ومالية، من الافضل لها ان تتوسع في تنويع استثماراتها العامة نحو أنشطة وقطاعات اكثر انتاجية واكثر ترابطا مع الواقع الاقتصادي ومتطلبات الاستثمارات الخاصة لتخفيف العبء على الموازنة العامة وتهيئة البيئة المحفزة للقطاع الخاص.
٢. ان تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والوصول الى مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية يتطلب توسيع نطاق الاستثمار العام بشكل يخدم اهداف الاقتصاد القومي دون ان يزاحم الاستثمار الخاص او يقلل من كفاءة اداء أنشطة القطاع العام والخاص ويتم ذلك من خلال تفعيل ادوات السياسة المالية باتجاه استدامة المالية العامة.
٣. في ظل ضعف قنوات الادخار والاستثمار في السعودية فان زيادة تخصيصات الانفاق الجاري من شأنها زيادة دخول الافراد الامر الذي يزيد من قدرتهم الشرائية نحو طلب متزايد على السلع والخدمات المستوردة. مما يزيد ذلك من تسرب الدخل الى الخارج . لذلك سيكون من الافضل العمل على تحسين بيئة الاعمال لتحفيز الاستثمارات الاجنبية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع متنوعة وفقا لما تتضمنه رؤية ٢٠٣٠، لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية الخاضعة للتقلبات وتكوين قاعدة انتاجية متنوعة من شأنها تحقيق الاستدامة المالية.
٤. يتطلب من اصحاب الشأن في ادارة السياسة المالية للبلد العمل على التنسيق ما بين تخصيصات الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بشكل يحقق التكامل ما بينهم ويضمن كفاءة الاستخدام للإيرادات العامة خاصة الإيرادات النفطية، لتجنب اثار الصدمات النفطية السلبية على الاقتصاد القومي.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. الافندي، محمد احمد، (٢٠١٢)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
٢. حسن، نضال قادر، (٢٠١٤)، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد ٢٠، العدد ٧٨.
٣. الدعمي، زينب عبد الحسين، (٢٠١٨)، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٤. الرسول، احمد ابو اليزيد و العمر، ابراهيم بن صالح(٢٠١٠)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد، ١٣٨.
٥. السيفو، وليد اسماعيل. شلوف، فيصل مفتاح و جواد، صائب ابراهيم، (٢٠٠٦)، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
٦. الشمري ، حسين عبدالكريم جعاز، (٢٠١٦)، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الاشارة الى العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٧. علي، سهام يوسف، (٢٠١٤)، محددات الاستثمار الخاص في ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية المجلد الثالث عشر العدد الثاني.

٨. برنامج الاستدامة المالية، ٢٠٢١ متوفر على الرابط الاتي: www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps

٩. تقارير واحصائيات سنوية لمنظمة اوبك متوفر على الرابط الآتي: https://www.opec.org/opec_web/en

١٠. تقارير واحصائيات البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي سابقاً) متوفرة على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Alharbi, A. (2020), Economic effects of low oil prices in Saudi Arabia, International Journal of Information Technology.

2. **Alshahrani, Saad and Alsadiq Ali J**,(2014) Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation, IMF Working Paper.
3. **Baltagi, Badi H**, (2021), Econometric Analysis of Panel Data, Sixth Edition, Department of Economics and the Center for Policy, Research, NY, USA.
4. **Cavallo ,Eduardo , and Daude, Christian**,(2008) , Public investment in developing Countries: A blessing or a curse?, Working Paper, American Development Bank, No. 648.
5. **Dimitrios Asterious and Stephrn G,Hall**(2007),Applied Econometrics : AModern Approach by using Eviews and Microfit Revised Edition, palgrave Macmillan, NewYork.
6. **Fasanya, ismail and etal**,(2021), Oil price and stock market behaviour in GCC countries: Do ymmetries and structural breaks matter? journal homepage: www.elsevier.com/locate/esr.
7. **Foudeh, Musa**,(2017),the long Run Effect of oil prices on Economic Growth: The case of Saudi Arabia,International Journal of energy Economics and policy ,7(6).
8. **Gary, Stefanie and Juan Carlos Valdivia**,(2017),An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal multipliers in Mexico, Central America and the Dominican Republic, 1990–2015, United Nations publication, CLAC– Studies and Perspectives Series – Mexico – No. 173.
9. **Gaspar, Vitor and Mauro, Paolo**,(2020), Public Investment for the Recovery IMF Working Paper.
10. **Gujarati , Damoodoar N** (2004) Basic Economics , 4 Edition , New Delhi ,Tata McGraw Hill.
11. **Hamidy ,Abdulrahman** ,(2015), Aspects of fiscal/debt management and monetary policy interaction: the recent experience of Saudi Arabia , Working papers for Bank for international settlement, No 67.
12. **Johari, Ghazi and starr, Martha**,(2011), Fiscal policy and growth in Saudi Arabia, Review of ziddle East Economics and Finance
13. **Pesaran , M. Hashem**, (1997), An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis, Department of Applied Economics, University of Cambridge, England.